**الدائمة لمملكة البحرين**

**لدى الأمم المتحدة**

**نيويورك**

# بيان مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

أمام

الدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية

يلقيه

**سعادة السفير جمال فارس الرويعي**

**المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة**

**نيويورك**

الاثنين 13 ابريل 2015

السيد الرئيس،

يسرني أن أتحدث نيابة عن المجموعة العربية، والتي ترحب بالبيان الذي تلاه الممثل الموقر لجنوب افريقيا نيابةً عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

وان المجموعة العربية تثق بإدارتكم الحكيمة لأعمال الدورة الحالية والتي ستسهم في الوصول الى نتائجَ مثمرةٍ وبناءةٍ. ونود التاكيد على أهمية الموضوع الرئيسي للدورة الحالية وهو " بلوغ المستقبل الذي نريده - ادماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام 2015". وتنتهز المجموعة العربية تلك المناسبة لتعرب عن تقديرها وتأكيدها لأهمية الحفاظ على الجهود الدولية التى بذلت خلال العامين الماضيين والتى انتهت إلى اصدار تقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة وعلى ما تضمنته الوثيقة A/68/970 من توازن بين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة وربط وسائل التنفيذ بالأهداف.

وفي ضوء الموضوع الرئيسي للدورة الحالية، تود المجموعة العربية التأكيد على عدد من النقاط الهامة، وهي كالتالي:

1) تدرك المجموعة العربية حجم الترابطات الحاسمة بين السكان والتنمية المستدامة ودورهما المحوري في التصدي للتحديات التى تعوق تنفيذ الأهداف الإنمائية. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على بعض مبادئ برنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، خاصةً مبدأ السيادة الوطنية للدول وضرورة الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية للدول في إطار تنفيذها للبرامج الوطنية بما يتماشي مع قوانينها الوطنية وأولويات التنمية فيها.

2) تؤكد المجموعة العربية على احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في التمتع بمستوي معيشة ملائم، والحق في الغذاء والماء وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإنهاء كافة أشكال العنف ضدهن. كما تؤكد على أهمية تمكين الشباب وتكثيف الأهتمام بقضايا الشباب وتعزيز سياسات تمكينهم وتفعيل مشاركتهم، وما يمثلونه من امكانيات هائلة يمكن أن تساهم بفاعلية فى جهود التنمية. وفى هذا الإطار، تدعم المجموعة العربية مفهوم العمل التطوعي لما ينتج عنه من خلق فرص وبرامج تنموية.

3) تدعو المجموعة العربية إلى العمل على الإشارة في ديباجة الأهداف التنموية العالمية لما بعد 2015 إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

4) تؤكد المجموعة العربية على أهمية تعزيز وتطوير القدرات الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بالمعلومات والدراسات ذات الصلة بقضايا السكان خاصةً وأن جمع تلك المعلومات استناداً إلى استبيانات موثوق بها ومعترف بها دولياً يستلزم - ضمن جملة أمور - وجود دعم فني وموارد مالية مناسبة تخصص لهذا الشأن.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على إن إدماج قضايا السكان فى التنمية المستدامة بما يتضمن أجندة التنمية لما بعد 2015 يتطلب التركيز علي تعزيز المحور الخاص بوسائل تنفيذ أجندة التنمية، بما يشمل توفير التمويل اللازم، ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية، حتى تتمكن تلك الدول من الإضطلاع بمسئولياتها لمواجهة التحديات التنموية وتنفيذ الأهداف الطموحة لأجندة التنمية لما بعد 2015 كما جاءت بتقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية، وإستناداً الي مواقف الدول الموضحة بالتقرير.

5) تؤكد المجموعة العربية على أهمية أن تحظي قضايا التشغيل والبطالة والاستثمار في البني التحتية للسكان بأولوية في أجندة التنمية لما بعد عام 2015.

6) تلفت المجموعة العربية إلى الآثار السلبية طويلة الأمد للهجرة القسرية الجماعية الناتجة عن الحروب والنزاعات والإرهاب على التنمية في دول المنطقة العربية، وخاصة ما رتبه ويرتبه التدفق الهائل للاجئين من ضغط متزايد على البنى التحتية الأساسية في البلدان المضيفة، لاسيما على قطاعات الصحة والتربية والطاقة والبيئة. وتؤكد الالتزام بتأمين الحماية والرعاية للسكان الأكثر ضعفاً على أراضيها، بما فيهم اللاجئين، وتدعو، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية، إلى تعزيز قدرات الدول العربية المستضيفة للاجئين عبر تقديم التمويل اللازم والكافي والمستدام لخطط الإستجابة الوطنية الخاصة بها حتى عودة اللاجئين إلى بلادهم، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي فيها.

6) تشدد المجموعة العربية على ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي لتعزيز التعاون المشترك لمكافحة الأرهاب بكافة صوره وأشكاله وأياً كان مرتكبوه لما يشكله من تحد عالمي للتنمية المستدامة، ويحد من قدرات الدول على تقديم الخدمات الأساسية والبني التحتية لمواطنيها، والتى يقوم الارهاب باستهدافها باستمرار كما تدين محاولة الصاق الأرهاب بأي قومية أو دين لاسيما الدين الإسلامي الحنيف الذي يعاني معتنقوه قبل غيرهم من جرائم الجماعات الارهابية.

السيد الرئيس،

تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ تجاه تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، في سياستها وممارساتها غير القانونية التي تخالف القوانين الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ، من اجل احداث تغييرات ديمغرافية لصالح المستوطنيين. ولاشك في أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وتصاعد وتيرة القمع والإعتقال ومصادرة الإراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وزيادة الحواجز ونقاط التفتيش وهدم المنازل، إضافةً إلي تصاعد أعمال العنف والإرهاب من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، وغير ذلك من الممارسات الغير قانونية، يساهم بشكل أساسي في تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني.

أن هذا الوضع المأساوي يتطلب من الجميع مضاعفة الجهد وأخذ خطوات فعالة لإنهاء الاحتلال وخلق بيئة صحية تمكن شعب فلسطين من ممارسة كافة حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف والاضطلاع بدور حيوي في بناء وتطوير مجتمعهم.

وأخيراً سيدي الرئيس، تأمل المجموعة العربية أن تنتهي المفاوضات حول مشروع قرار هذا العام إلي صياغة متوازنة تنسجم مع إطار عمل لجنة السكان والتنمية والولاية المناطة بها وبما يحترم الخلفيات الدينية والثقافية والمجتمعية للدول وينسجم مع تشريعاتها الوطنية في هذا الخصوص.

شكراً سيدي الرئيس